

لبنان بين مطرقة السرية المصرفية وسندان الوصاية الأممية

الى التعمية عن المسؤولين الحقيقيين عن الإرتكابات والتعدّيات على حقوق المودعين والتي شكّلت في الوضع الذي وصلت اليه جرائم مالية واقتصادية ضدّ الإنسانية.

وعلى ضوء ذلك، أكرر استعدادي التام لمقاضاة أي جهة تضع يدها على حقوق المودعين أو في حال سمح بذلك، وأشدّد أن لا فرق بين مودع صغير وكبير في القانون، طبقاً للعقود المبرمة بين المودعين والمصارف، وأنّ ليس من حق أي دولة إسقاط اتفاقات تمت، وأنّ الودائع عندما تستحق يجب تسديدها بفوائدها.

وبما أن المودعين وجمعية «صرخة المودعين» وجبهة جمعيات المودعين قد منحوني ثقّتهم واثمنوني على قضيتهم التي هي قضيتي انا ايضا، سأقيم مراجعة و/أو شكوى جماعية ضد المنظومة المالية الراهنة في لبنان، لإنصاف المتضررين والحفاظ على أموالهم ، لأن الأموال لم تتبخر بل انتقلت من حسابات لأخرى وان الإستيلاء عليها يشكل بحده الأدنى انتهاكاً لحقوق الإنسان وبحده الأقصى جريمة ضدّ الإنسانية.

وأسجل هنا تعاون وزير شؤون المهجرين عصام شرف الدين الذي بذل جهوداً في هذا المجال، ودعم تفويضي بقيادة تحركات المودعين التي تضم أكثر من ٥٠٠ ألف مودع ضمن اطار قانوني، وصولاً لـ المطالبة وتحصيل الأموال المجمدة وفوائدها المتراكمة منذ سنوات في البنوك اللبنانية.

ولتحقيق تلك الأمانى، قمت وعلى نفقتي الخاصة بتكليف «طلال أبوغزاله القانونية» بالاشتراك مع فريق من المحامين في لبنان وفرنسا والأردن، لإجراء الدراسات اللازمة لتوصيف الجرائم المرتكبة بحق المودعين واتخاذ الإجراءات اللازمة والملزمة، أمام المراجع القضائية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان؛ كافة.

وبأشر فريق المحامين المكلفين بجمع المعلومات وتوثيق الحالات الإنسانية والاجتماعية للمتضررين، كما وثق الفريق المواد القانونية والاتفاقيات الدولية سيّما اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية واتفاقية روما، واتفاقية محاربة الفساد وتبييض الأموال لأجل بيان وتحديد الوصف الجرمي وما يشمله.

وسيقوم الفريق المكلف بتقديم مراجعة و/أو شكوى جماعية في كل من لبنان وفرنسا وسويسرا ومجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة واي دولة أخرى معنية سيّما وان من بين المودعين، آلاف الأشخاص من جنسيات مختلفة ممّا يعطي طابعاً دولياً للجرائم المرتكبة بحقهم؛ فور استكمال الوثائق اللازمة، بتهم جرائم الفساد وتبييض الأموال وتهريبها، إضافة الى اعتبارها دولياً جريمة مالية ضد الإنسانية، ورفعها إلى المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لإتخاذ القرارات المناسبة.



بقلم: طلال أبوغزاله

ببالغ الأسى والقلق إطلعت على ما ورد من المركز العربي الأمريكي في واشنطن؛ الذي اعتبر أن لبنان دولة فاشلة، ومطالبته بوضع لبنان تحت وصاية الأمم المتحدة لتقوم بتولي إدارة الدولة اللبنانية.

كما اعتراني القلق حين استمعت الى تصريح نائب رئيس الوزراء اللبناني سعادة الشامي لإحدى القنوات التلفزيونية بأن لبنان لن يكون قادراً على إعادة أموال جميع المودعين- تصريح غير مسؤول على لسان مسؤول!

ومن منطلق محبتي ووفائي للبنان ارضاً وشعباً كوني جنّت لاجئاً وأهلي من فلسطين الى هذا البلد مذ كان عمري عشر سنوات هرباً من بطش الإرهاب الصهيوني وعمليات الإبادة التي اقترفتها العصابات الصهيونية، أجد نفسي معنياً بكل هذا ولو أنني لست حيادياً كمتضرر أيضاً جراء الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي حلت بلبنان وشعبه منذ أواخر سنة ٢٠١٩، بخاصة أن أكثر من جهة لبنانية فوضنتي للانتصار لها والدفاع عن قضاياها جراء فقدانها إيداعات وتعب العمر على مدى عقود.

وبحكم وضعي السابق على مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (نيويورك)، واللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (لندن)، ورئيس اللجنة الأمم المتحدة للمعايير والإبلاغ (نيويورك) ورئيس لمجمع المحاسبين العرب (لندن)، فأنا معني بسمعة لبنان وشعبه الأصيل بحاضره ومستقبله.

وبما أن «العقد شريعة المتعاقدين»، فإن حل الأزمة المالية في لبنان، واستعادة المودعين لأموالهم تستدعي إلغاء قانون سرية المصارف، وبالتالي تمكين القضاء تحديد المسؤولين عن الاستيلاء على أموال المودعين لإعادتها إلى أصحابها، الأمر الذي سيؤدي الى إستعادة الثقة بلبنان وإقامة العدالة فيه.

وبحكم العقود الملزمة بين البنوك والمودعين، فإن مسألة الهاير كات Hair Cut والكابتال كونترول Capital Control ما هي الا هرطقة تعبر فقط عن أضغاث أحلام مطلقها وتهدف